Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2663-7405
e ISSN: 2789-6838

مجلة ديالى للبحوث الانسانية العدد (101) المجلد (2) ايلول 2024

نظرية التعدد الصوتي ايضاحاً وتطبيقاً

أ.د نصيف جاسم محمد الخفاجي م.م ايمان قاسم حسن محمد
جامعة ديالى / كلية التربية للعلوم الانسانية

Abstract

This research aims to delve into the theory of phonetic multiplicity in general, including the foundations of linguistic theory inserted into the language system, examining the structures of language and the concepts and perceptions that give it this feature of phonetic multiplicity, the beginnings of this theory return to Bakhtin and Decroux, as Bakhtin holds the ropes of this theory, investing it in the study of indirect speech, while you see that Decro promotes this theory in the body of the linguistic system, and associates the concept of Polyphony in linguistics to contribute to the emergence of new linguistic sounds .

Email:
Prof.dr.nsaif@uodiyala.edu.iq
Eman.ar.hum@uodiyala.edu.iq

Published: 1- 9-2024

Keywords:نظرية ، التعدد ، الصوتي .

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

يهدف هذا البحث الى الخوض في غمار نظرية التعدد الصوتي بصورة عامة وذلك بما تنطوي عليه من أسس لسانية نظرية أقحمت في نظام اللغة ، فاحصة لأبنية اللغة وما يطرأ عليها من مفاهيم وتصورات تمنحها سمة التعدد الصوتي ، تعود بواكير هذه النظرية لباختين و ديكرو، إذ يعقد باختين حبال هذه النظرية مستثمراً إياها في دراسة الخطاب غير المباشر، في حين نرى ان ديكرو يغرز هذه النظرية في متون النظام اللغوي ، ويقرن مفهوم التعدد الصوتي باللسانيات ليسهم في بزوغ اصواتية لسانية جديدة

المقدمة

ينطلق هذا البحث لتقديم ايضاحاً لنظرية التعدد الصوتي التي تبحث في مستويات اللغة اللسانية والخطابية والنصية ، بوصفها من المصطلحات البينّية التي كان لها حضور في حقلي الأدب واللغة ، إذ تعنى هذه الدراسة بالواسم الصوتي بوصفه مركباً من مركبات الجملة إذ يستثمر باختين هذه النظرية في دراسة الخطاب غير المباشر مشيراً الى قدرة الراوي بجعل صوت الشخصية في الرواية يندرج في وضعية اللفظ ، أما ديكرو فيغرس جذور هذه النظرية في متن النظام اللغوي، ويرى أن تعدد الاصوات امتداد للسانيات عن طريق تحليله الذي يقوم على التمييز بين المتكلم والمتلفظ ، ولما كان الملفوظ يتضمن وجهات نظر عديدة توكل كلّ قولٍ الى متلفظ ، والنظر للمتكلم عن طريق المتلفظ بواسطة تقصي الروابط الموكلة إليها هذه المسؤولية وهي: التماهي، التقبل، الدحض، إذ تتحدد مسؤوليتها وفقاً للواسم الصوتي والمقام التلفظي الذي يُساق فيه الملفوظ ، وقد كان اختيارنا للواسم الصوتي (النفي) بوصفه ابرز واسمات التعدد الصوتي .

نظرية التعدد الصوتي :

لمّا كانَ الصوتُ منطلقاً أولياً للتعبيرِ والتواصلِ يُعَرّفهُ فندريس بأنهُ:(وجهٌ مِن وجوهِ الفعلِ يمثلُ علاقةُ الفعلِ بالفاعلِ ، ويعَرَّفُ الفاعلُ بأنهُ مَن يقوم بالفعلِ، أو يتلقاهُ، أو يَرُويهِ ، أو يشارك فيهِ ولو كانَ سلباً) [1] اذ يتضح مِن خلالِ تعريف فندريس إنَّ الصوتَ هو صوت المتكلم نفسهُ وانطلاقاً من ذلك كان لحضور التعددية الصوتية أثرٌ كبير في الافادة منها وتوظيفها في مستويات كثيرة كالمستوى اللساني الحجاجي والمستوى النصي والخطابي. تنطلق هذه النظرية من الرفض القاطع لمبدأ التصور الواحدي للقول لتسدل بستارها عليه (سمة التعددية) بثوبها الجديد وما تلتصق به الألفاظ لتعبر عنه الاصوات تبعاً للسياق اللساني الموظفة فيه هذه الالفاظ لتفرض هذه التعددية كيانها بين المتكلم وما تقضيه ظروف المستوى اللساني لتكون ترياقاً لتطبيب كثير من الاحداث اللسانية كالسخرية والنفي والإحالة. تعود بواكير هذه النظرية لباختين وديكرو إذ يُوشج باختين حبال هذه النظرية مستثمرًا إياها في دراسة الخطاب غير المباشر مشيراً الى قدرة الراوي بجعل صوت الشخصية فى الرواية يندرج في وضعية اللفظ وتتغلغل فيه إذ يرى أنّ

هناك مجموعة من النصوص لاسيما الأدبية لا يمكن النظر فيها وتحليلها ومعرفة أوجهها مالم يفترض فيها تعدد الاصوات، فالنص ما هو الا تدبيج لأصوات كثيرة صادرة في وقت واحد من غير ان يكون لصوت معين هيمنة وصدارة على غيره من الأصوات الأخرى[2] أما ديكرو فيغرز هذه النظرية في متون النظام اللغوي فهو يرى أنّ المعنى يكون مسؤولاً عن الفعل الكلامي ، أما الذات فهي مسؤولة عن فعلها الكلامي، وهذا يعني ان رؤيته تسوّغ تفسير ملفوظ ما بالإنصات الى أصوات متعددة مختلفة على صوت المتكلم معبرة عن نفسها وهو بذلك يقرن مفهوم التعدد الصوتي باللسانيات ليسهم في بزوغ أصواتية لسانية جديدة تضاف الى جانب الأصواتية الأدبية بمعنى آخر أصواتية دلالية الى كفّة الأصواتية البينصية [3] أنّ مصطلح تعدد الأصوات من المصطلحات التي كان لها حضور في مستويات لغوية كثيرة فهو ينحدر من سلالة المجال الموسيقي ليضفي حضوره على الحقول الأدبية ومن ثم اللغوية ليؤكد على نظرة ركيزة مضمونها أنّ غالبية النصوص تحمل في طياتها وجهات نظر مختلفة ومتعددة تمكن كاتب النص نطق أصوات عديدة من خلال نصه وهذا يعكس لنا بينية هذا المصطلح من خلال تجواله في حقول متعددة ليثبت حضورًا جديداً بحلةٍ جديدة من خلال ما أضفاه باختين لمفهوم الأصواتية والحوارية[4] ولما كانت الأصواتية مستلة من علم الموسيقى الذي يتآلف على انغام وايقاعات عديدة تتناغم فيما بينها فالحال ينطبق على النص اللغوي بشكل خاص والخطاب بشكل عام إذ تتعانق الذوات لتتجادل وتناقش السؤال والجواب وتبدي آرائها وأفكارها في فضاء مكشوف غير مقيد اشبه بالمهرجان الذي كانت تعبر فيه الطبقات الشعبية عما يجول في ذاتها ولعل هذه الصورة التشبيهية التي اسبغها باختين تحجب الفروق بين الذوات وبذلك تستغلق المنافذ أمامنا للتمييز بين المنتج والمتلقي إذ بالإمكان أنّ يحل أحدهما محل الآخر[5] ومعنى ذلك سوف تتعدد الرؤى والأفكار المطروحة لتنبثق الى دلالات مختلفة لخلق التعددية الصوتية. كان المرتكز الذي اجتهد فيه باختين هو المسائل الادبية واللسانية مع رغبة واضحة للحقل الادبي ، ليبقى النص الادبي هو الميدان المسجل للحوارية، غير أنّ الحدود بين حقل الدراسات اللسانية والأدبية هي حدود نفيذة عند باختين فهو يطرح قضية التعدد الصوتي في اللغة الروائية عن طريق قضية التكاثر اللغوي في مستوى اللغة اذ يرى أنّ ما تمتاز به اللغة الروائية بأنها تعطي صورة عن اللغة اكثر منه صورة عن الإنسان[6] فمن خلال نظرية (العبر اللغوية) لباختين نراه كيف يوظف التعددية الأصواتية في مراتب النص جميعها (فالعلاقات الحوارية تكون ممكنة ليس فقط بين التعبيرات الكاملة(نسبياً) ولكن التناول الحواري ممكن حتى لأي جزء له قيمته الدلالية داخل هذا التعبير، وحتى لأي كلمة بمفردها بشرط أنّ يتم استيعابها لا على أنها كلمة غير مسندة ، بل على انها علامة دالة على موقف ذي معنى محدد يخص انساناً آخر) [7] ويتضح من خلال ذلك ان العلاقات المستندة الى التحاور متجذرة في جوف الالفاظ بمجملها سواء كانت تعبيراً أم لفظاً مفردا أم اسلوبًا أم لهجة شريطة تضمنها المعاني المحددة. وخلافا لباختين تجد أنّ ديكرو يهتم بنظرية

تعدد الاصوات داخل نظام اللغة من خلال غرس الحجاج في بنية اللغة حتى بعد ان فصل بثنائيته المعروفة فيما يخص الحجاج بالمعنى العادي والمعنى التقني فطبيعة هذه النظرية نجدها منسكبة ضمناً بحدث حركي وظفها ديكرو ليعرب من خلالها عن تنسيج البنية العامة فيما يتعلق بنظرتيه بشأن التداخل بين اللغة والحجاج ، الا ان رؤية باختين لظاهرة التعدد الصوتي التي أخذت الصدارة في حقل الدراسات الأدبية وإن كانت قد اسهمت في زلزلة النظرة الواحدية للمتكلم الا انها رؤية قاصرة بحسب ما أشار ديكرو لأنها اقتصرت على متواليات الاقوال من خلال اقترانها بحدود الحقل الادبي[8] في حين نجد أنّ هذه النظرية ترتبط بالملفوظ في الحقل اللساني اذ نجد أن الملفوظ يحمل آثار أطراف تلفظية متعددة وهو أمر بين وبكيفيات مختلفة، فالضمائر والجهات والنعوت الذاتية والمشاركين في الخطاب ، كل ذلك يمكن عده حقيقة مندمجة في اعماق اللغة الطبيعية وهي ذات استعمال خاص ذاتي الاحالة ، ولعل التوسع في التعليل هو الذي يعكس وجهات نظر متعددة يمكن ان ينطوي عليها الملفوظ باستثناء وجهة نظري الباث والمتلقي، وذلك ما قاد ديكرو لإدخاله تمييزاً مشابها بين المتكلم والمتلفظ، فالمتكلم بحسب الخطاب يكون هو المسؤول عن التلفظ من خلال الآثار التي يتركها في الملفوظ كضمائر المتكلم والاشارة – فضلاً عن قدرة المتكلم لعرضه مع المتلفظين يمثلون وجهات نظر مختلفة و قدرته على الارتباط ببعضهم في الوقت الذي ينفصل فيه عن آخرين[9] وقد كان ذلك منطلقاً لديكرو في تعريفه لمصطلح تعدد الاصوات فهو يرى أنّ (عندما ينتج المتكلم الملفوظ مل – نعني بذلك قطعة من الخطاب تعادل جملة لغوية فإنه يضعنا أمام متلفظين عدة وهم ينجزون افعالاً كلامية وبذلك يمكن للمتكلم إتخاذ أحد الموقفين الآتيين :

١– أنّ يتماهى معهم (المتلفظين) فيتبنى افعالهم الكلامية.

٢– أنّ يباينّهم فيظهرهم بمظهر اشخاص مختلفين عنه سواء حدد هوياتهم أولم يحددها) [10]

ويرى الدكتور طه عبد الرحمن أنّ نظرية التعدد الصوتي هي نظرية قارة ومترسخة في الخطاب فهو يرى :(أنّ القول المنطوق لا تقوم به ذات واحدة وإنما تشارك في القيام به ذوات كثيرة كما لو كانت أصواتاً مختلفة تأتلف فيما بينها للنطق به مرة واحدة ، ولا تقتصر هذه الذوات على ذات المتكلم الذي تولى النطق بالقول، وذات المستمع الذي توجه إليه هذا القول وإنما تتعداها إلى ذوات أخرى تكون هي المسؤولة عن الاغراض الكلامية التي يحملها هذا القول) [11] وهذا يعني ان المتكلم يمثل ذوات متعددة كل ذات تختص للقيام بوظيفة خطابية معنية تبعاً لمقاصد الكلام وما تنطوي عليه الالفاظ.

وقد حدد ديكرو جملة الخصائص والمميزات التي تحملها الذات الناطقة لتكون طيفاً تتبدى منه الأصواتية اللسانية بعد أن أزاحت من أمامها فكرة الناطق الواحد للملفوظ الواحد وهي :

١– أنّ الذات الناطقة هي المسؤولة عن مجمل الفاعلية النفسية الفيزيولوجية التي يستدعيها الملفوظ فقولنا إن زيدًا هو صاحب الملفوظ (العلمُ نورٌ) المسجل في زمان ومكان معلومين فإننا ننيط لزيد العمل العضلي

الذي يرقد الكلمات (العلم نور) مسموعيتها ، كما وتوكل إليه الفعل الذهني الذي هو اساس الفعل العضلي إذ ينطوي الفعل الذهني على البناء الرصين وانتقاء الكلمات واعتماد القواعد النحوية وتفعيلها.

٢- إن الذات الناطقة هي المنجزة للأفعال الكلامية التي تتحقق من خلال انتاج الملفوظ وهي اساسها الذي انبثقت منه ، فأفعال الكلام كالأمر والنهي والمدح والذم فذواتها هي تأمر وتنهي وتمدح وتدم فملفوظ : العلم نور يقال وفقًا لهذه الخاصية ، ان هذه الذات هي التي انتجت هذه الكلمات (العلم نور) اي بمعنى انها صاحبة الفعل الكلامي الذي اعلن نورية العلم. أي أنّ الذي انتج الملفوظ شخص واحد مرتْ من خلاله هذه الاقوال ، بل قد يصل الأمر إلى حد الإدعاء بأن من باب المسلمات نجد أنّ كل ملفوظ يؤدي فعلاً كلاميًا واحداً لا غير

٣- إن الذات الناطقة هي المقصودة بمخصصات الضمير المنفصل (أنا) الوارد في الملفوظ حين يتعلق هذا الملفوظ بالإشارة الى كائنات غير لغوية بحيث تصبح الذات الناطقة هي الضامنة للدعوى المعبر عنها بأفعال يكون فيها الفاعل (أنا) وهي التملك لأشياء مقصودة نحو: مالي ، ثوبي ، كتبي... هي الموجودة في مكان يسمى (هنا) وبالإجمال سيتم الاقرار بأن المشار إليه بالضمير (أنا) هو في الوقت نفسه الشخص الذي انتج الملفوظ والشخص الذي يعبر الملفوظ عن مقاصده ووعوده وتصريحاته[12]. فالمتكلم هو المسؤول عن إلقاء القول يقابله المخاطب الذي يقع عليه إلقاء القول من جهة وهذه المقابلة لتقريب الصورة من جهة اخرى ، إذ إنّ نشاط المتكلم يتراءى بمظهر الخالق يجزء من الآثار المقترنة بالاعمال المدرجة في القول التي يسوقها وينجزها ، وبذلك يدرج ديكرو ثنائياً جديداً من الكائنات النظرية من أجل تحليل الاعمال المدرجة في القول وهذه الثنائية هما: القائل المسؤول عن الاعمال في القول ، والمتقبل الذي تتجه إليه الاعمال المدرجة في القول . وبذلك يكون بالامكان القبول جمعاً من الاصوات هي اصوات القائلين تفصح عن ذاتها في الخطاب نفسه ، لا بل في القول نفسه، أي أن تعدد الاصوات لا يمكن ان يقتصر في مجرد خطاب محكي[13]

فمثال على التباين بين المتكلم الواحد بالتعريف في هذا المستوى والقائلين الذين من المحتمل ان يكونوا كثرة فليس هو إلا عمل لغوي غير مباشر :

- ألا تجد الجوَ قارصاً هنا ؟

ففي هذا القول : متكلم هو من انتج القول وقائلان : احدهما (ظاهر) مسؤول عن الاستفهام والآخر (خفي) مسؤول عن(الالتماس) لغلق النافذة. وهنا يشكل أمر المخاطب بالمتقبل[14] وذهب شكري المبخوت التى تلخيص خصائص المتكلم الواحدة بحسب ديكرو الى خصائص ثلاث

١- إن المتكلم هو الذي يتكفل النشاط النفسي العضوي الذي يتطلبه انتاج القول.

٢- إن المتكلم هو مبعث الاعمال.

٣- إن المتكلم هو شارح ومبين لضمير المتكلم في القول، إذ ترتبطُ به الغوامض الدالة على الزمان، أو المكان نحو : الآن ، هنا... [15] .

تنطلق نظرية التعدد الصوتي عند ديكرو من ثنائيته القائمة على نمطين من الاشخاص هم المتكلمون والمتلفظون. فالمتكلم عند ديكرو هو (الشخص الذي يرد في الخطاب باعتباره هو المسؤول عن الملفوظ مع التأكيد ان هذا الأمر يظهر في معنى الملفوظ ذاته ، اي باعتباره شخصاً ينبغي ان تنسب إليه مسؤولية هذا الملفوظ وإليه يحيل الضمير (أنا) وسائر العلامات الأخرى المرتبطة به) [16] وهذا يعني ان المتكلم يعطي تمييزاً صوتياً ينتج من خلال الفرق بينه وبين الناطق الواقعي من جانب وفرقاً داخلياً بين صورتين من الصور التي يظهر بها المتكلم داخل الخطاب من جانب آخر فهو باستطاعته تقديم متلفظين يثيرون وجهات نظر مختلفة فضلا عن قدرته على الاقتران أو الانفصال بنوع ما من المتلفظين[17] أما الشطر الثاني من ثنائية ديكرو في نظريته الأصواتية يمثل (المتلفظ) إن المتلفظين عند ديكرو : هم اولئك الاشخاص الذين يفترض انهم يعبرون عن ذواتهم داخل الفاعلية التلفظية دون أن يكون ذلك من خلال الكلام الصريح والمباشرة ف(كلامهم) هو مما يوحي به التلفظ الذي ينسب المتكلم مخصوص ما ، يعبر عن وجهات نظر متلفظين آخرين ومواقفهم ووضعهم دون ان يكون لهم قول بالمعنى الملموس للكلمة[18].

ومعنى هذا الطرح ان المتلفظ ينظر إليه بوصفه اصواتاً غير مسندة للمتكلم لكنها تتفاعل داخل النشاط التلفظي اي انها وجهات نظر

لأشخاص غير المتكلم يتم تسخيرها داخل النشاط التلفظي للمتكلم يعنى لا يأخذ المتلفظون وظيفة الكلام بصورة مباشرة فالعلاقة بين المتلفظ والمتكلم بحسب ما ذهب إليه ديكرو شبيهة بتلك العلاقة الكائنة في النصوص التمثيلية بين الشخصية والكاتب، فالكاتب في هذه النصوص يقوم بوظيفة المخرج للشخصيات التي تنجز أفعالاً لسانية وغير لسانية، أما الكاتب فيتفنن في التعبير عن رأيه وموقفه من خلال تقنيات مختلفة تستجوب الشخصيات وتجعلها تتكلم كلاماً مقصوداً بصورة معنية تفيد قصد الكاتب ، فالأمر نفسه يصح، إزاء المتكلم المسؤول عن الملفوظ فهو يوظف الملفوظ ليكّون عدداً من المتلفظين منظماً وجهات نظرهم ومواقفهم ، إذ يستطيع أن يُصيّر موقفه الفردي الخاص عن طريق مكوثه في هذا المتلفظ أو ذاك فينجزه ويفشي فيه صوته ليجعله ممثلاً له ووكيلاً عنه، وعندها يكون المتلفظ حيوياً، وربما يقتنع بما يصدر عن ظهور المتلفظين في حد ذاته ، عندها يكون وحده حاملاً لمفاهيم ومعانٍ يستثمرها لتحقيق مبتغاه دون الحاجة للتضامن مع المتلفظين. [19] وينبغي لنا ان نشير إلى أن مفهوما التعدد الصوتي وإلقاء القول قد ارتبطا منذ اعمال ديكرو الا ان مفهوم (القاء القول) يتجاوز من بعيد اشكالية التداولية المدمجة التي تطرح بشأنه تعريفاً أفقر بكثير من التعريف اللساني التقليدي إذ يبدل مفهوم (القاء القول) على العبارات التي ينحصر معناها في جزء منه على الأقل على المقام الذي توظف فيه ويتغير بتغيره ، وهي بمعنى آخر :

العبارات العائدة الى الإحالة الاشارية إذ يجري التفريق بين الأشاريات : وهي التي ينحصر تفسيرها على مقام القول، والعوائد: وهي التي ينحصر تفسيرها على الوسط اللغوي لنمعن النظر في المثالين الآتيين :

– قد جئتُ هنا هذا الصباح.

– قد حلّ ابراهيم بين طلاب الجغرافيا ، إنّه طالب زنجي ، لكنه يجيد التكلم بالعربية. فالمثال الأول نجد فيه:

أنا ، هنا ، هذا الصباح، وهي اشاريات مختلفة باختلاف الشخص الذي تلفّظ الجملة، والمكان والزمان الذي حصل فيه ذلك القول، أما المثال الثاني نجد : ضمير الغائب في (إنّه) وهو عائد نصي يضبط مفسره وهو (إبراهيم) ليدل ضمير الغائب المفرد على الطالب الزنجي ابراهيم الذي حلّ بين طلاب الجغرافيا[20].

مظاهر التعدد الصوتي :

تخلع نظرية التعدد الصوتي ستارها لتتمظهر في الحقل اللساني من خلال مجموعة من الآليات الحجاجية المتعددة: كالنفي والسخرية والاستفهام والإحالات المتمثلة بالإشاريات والخطابات غير المباشرة فضلاً عن كثير من وجهات النظر التي تستولي على ميدان الخطاب موضوع البحث. يضطلع اسلوب التحليل الذي يطرحه ديكرو على التمييز بين المتكلم (الناطق بالملفوظ أو منتجه) وبين المتلفظين ، ولما كان الملفوظ يتضمن أقوال ووجهات نظر مختلفة يوكلُ كلّ قولٍ الى متلفظ ثم تعيّن بعد ذلك مرتبة المتكلم من المتلفظين من خلال تقصي الروابط الثلاث المسؤولة وهي : التماهي ، والتقبل ، والدحض ، إذ تتحدد مسؤولية وظيفتها وفقاً للواسم الصوتي والمقام التلفظي الذي يُساق فيه الملفوظ فبعض هذه الواسمات تشجب الاصوات فتوكل إليها أقوالاً بينة مثل روابط العلاقات السببية والتحليلية مثل : بما أن ، مادام ، لما كان... وبعضها تشجب الاصوات فيوكل إليها أقوالاً مضمرة في هيئة الملفوظ يتم التوصل اليها من خلال الاقتراحات الاولية والتضمينات كالنفي والاستفهام[21] . ولما كان النفي من ابرز واسمات التعدد الصوتي سأقتصر عليه دون غيره من مظاهر هذه النظرية.

النفي الجدلي :

يعد النفي من اهم مظاهر التعدد الصوتي ليس على مستوى الملفوظ بل انه يتعدى ذلك إلى مستوى النص إذ تنعكس من خلاله وجهات النظر المتعددة والمختلفة وفقًا لما تمليها هذه الواسمة الصوتية من ادوار مناقضة تكون هي ميدان التعددية الأصواتية الخطابية، إذ تجد واسمة التعدد الصوتي اساساً لها في ثنائية (ش. بالي) المتمثلة ب(الموضوع–التعلق) من جانب ، وفي نظرية افعال اللغة ل(لوسيتن وسيرل) ، فحسب رأي (بالي) أنه يمكن ان تحلل الملفوظ من خلال عنصرين مكونين له هما :

التعليق أو الموقف الذي يتخذه المتكلم من كلامه، والنفي ينظر إليه بعده موجهاً للدحض بمعنى ان النفي يكون طارئاً على الاثبات أو تابعاً له ، أما (سيرل) يرى ان معنى الملفوظ ايّ ملفوظ كان هو انجاز المتكلم لعمل في القول فقي الجملة المنفية – بحسب رأيه يكون النفي عنده قوة متضمنة في القول مسلطة على المحتوى في بناء تحليله للنفي وقد كان ذلك مستهلاً بدأ من خلاله ديكرو نظريته الموسومة(التداولية المدمجة). [22] وتتجلى صور النفي في ضوء نظرية التعدد الصوتي إلى ثلاث صور :

١–النفي الميتا لغوي: هو نفي يناقض اللفظ نفسه الذي اخرج به كلام فعلي قد قيل بمعنى آخر ، اي هو قول منفي يهاجم متكلماً قاله المقابل الموجب ولعل ما يميز هذا النفي سمتان : الاولى: انه نفي يبطل المقتضيات ويلغيها كقول القائل رداً على من قال : كف زيدٌ عن التدخين –لم يكف زيد عن التدخين فهو في الواقع لم يدخن قط. الثانية: له قيمة إعلاء من الصفة نحو : ليس زيدُ ذكياً ، إنه عبقري[23] .

٢– النفي الجدالي : يعنىُ هذا النفي بحالة التلفظ إذ ينظر إليه على أنه فعل نفي، أي رفض محتوى مثبت في وقت سابق من متلفظ يتباين عن المتكلم أو عن جهة التلفظ التي تولد عنها الفعل اللغوي (فعل النفي) يعنى آخر ان النفي الجدالي استراتيجية هدفها مناقضة ملفوظ سابق بأهمية التداولية لارتباطه بتعددية الاصوات ، فهو يستدعي متلفظين:

الاول: المتلفظ صاحب الملفوظ المثبت السابق. الثاني : المتكلم (الناطق بالقول) الذي يدحض هذا الاثبات ويوضح ذلك المثال الآتي :

و ج ن ١=استطيع القيام بكل شيء وحدي. و ج ن ٢=لا استطيع القيام بكل شيء وحدي. فالمتكلم يضع نفسه مسؤولاً في وجهة النظر الثانية بمعنى انه يرتبط برباط المسؤولية مع مضمون الجملة المنفية فدرايتنا بالعالم تدلّنا على ان القيام بكل شيء وجهة نظر لا يلزم المتكلم بها نفسه وفي هذا السياق يعد الملفوظ المنفي دحض لوجهة النظر الاولى حقيقة أو تخيلاً[24] .

٣–النفي الوصفي : هو النفي الذي يمثل حالة الاشياء في الكون من غير أن يطبعه قائلة بوصفِه يناقض خطاباً آخر، ويرى ديكرو أن هذا النفي مشتق من النفي الجدالي[25] بمعنى انه يصف حالة الشيء دون معارضة وجهة نظر اخرى في الملفوظ. ومثال ذلك: لا توجد غيمة واحدة في السماء.

فالدلالة التي ينطوي عليها الملفوظ هو وصف واقعة ولا تحتمل أي جدل فالمتلفظ بهذا القول(لا توجد غيمة واحدة في السماء) لا تعارض راياً بل إنما تصف حالة السماء اذ يمكن التعبير عن ذلك يجعله مثبتة (السماءُ صافيةٌ تماماً) ، غير أنّ ديكرو يرى من جهة اخرى ان هذا الملفوظ يصلح لتفنيد وجهة نظر حق تقديمها لذلك يفضل الحديث عن وظيفة وصفية أو جدلية للنقي لا عن نفي وصفي أو جدلي[26] . وهذا يعني ان فضاء النفي فضاء واسع يحلق فيه النفي بصورهِ المختلفة فمنه ما يبطل مقتضى اللفظ ويلغيه، ومنه ما هو وصفي لا يعارض وجهات النظر بل أنه مجرد وصف لحالة الاشياء في حين أن الجدلي يقوم

على معارضة اللفظ والدحض لقيمه ومعانيه الدلالية و هو ما يولد التعددية الصوتية الناشئة من كثرة الآراء وتعارضها.

و من خلال ذلك تتجلى القيمة التداولية ، فالعلاقات الاقتضائية تفرض هيمنتها على ان (يكون القول المنفي متعدد الاصوات.. رغم وحدة القائل النافي وسيطرة غرضه على بقية الأقوال وهو ما يرشح عمل النفي لغوياً للتعبير عن تعارض الاعتقادات ووجهات نظر المتخاطبين وهذا التعدد هو ما نسميه التقاول الذي يفترض التأليف تركيباً بين النفي والاثبات على وجه يجعل احدهما منطوقاً مقولاً والآخر ضمنياً مقتضى) [27].

ولكي يكون النفي مؤهلاً للتحليل التداولي الأصواتي وعدّه واسماً أصواتياً هناك شروط تركيبية وتداولية ودلالية ينبغي توافرها ، ولعل المعيار العام الذي يجمع عليه اللسانيون هو (الشرط التركيبي) الذي بموجبه يكون النفي جدلياً أصواتياً عندما يكون النفي مهيمناً على الجملة في حين يكون النفي وصفياً خالياً من الأصواتية وذلك عندما يهيمن النفي على مركب من مركبات الجملة وهذا ما يسمى ب(معيار الحيز) بمعنى آخر : هو الامتثال للقواعد التركيبية فإن استحوذ النفي عموم الجملة سُميّ (نفي جملة) اي يكون مجاله واسعاً نحو: محمد لا يقرأ ، فهذا ينص على عدم قراءته، وإن اقتصر النفي على مركب واحد من الجملة فيكون مجاله محدوداً ويسمى(نفي مركب) كأن يكون ذلك المركب المفعول المطلق« كثيرًا» في قولنا : محمد لا يقرأ كثيراً غير أن هذا المعيار قد لا يكون شائعاً إذ أن هناك بعض حالات النفي كنفي الجملة التي يستحيل تفسيرها تفسيراً جدليًا أصواتياً في حين نجد حالات للنفي المركب تخضع للتأويل الجدلي الاصواتي بخلاف ما ينص عليه المبدأ العام لحيز النفي[28] . ويتجلى دور معيار حيز النفي في هيكلة حدود جدلية النفي من عدمها (الطبيعة الدلالية للمركب المنفي) التي تؤثر على اصواتية الملفوظ المنفي من خلال الالفاظ التدرجية، والافعال الجهية.

فلما كانت القاعدة تقضي بأن نفي الالفاظ التدرجية في اطار ضدية متعددة كلفظ : فقير ، غني كثير، قليل ، سعيد، حزين.. لا يقبل إلا التأويل

الوصفي فهناك بعض الحالات تسمح بتأويل هذا الصنف من النفي جدلياً وأصواتياً لا سيما إذا كان السياق كفيلاً بمدّه بالتعليمات اللازمة التي تُنجزُ السياق. فضلا عن ذلك تأثير الافعال الجهية التي تنطوي على فكرة البديل الأصواتية نحو.. أمكن، ووجب عليه... [29] فعندما نقول : زيد ليس فقيرًا ، يكون لفظ (الغني) تدرجياً فلفظ النفي التدرجي لا يستوجب مقايضته بضده غير المنفي، إذ يتولد عن النفي التدرجي بحسب رأي(نولكه) دمج دلالي يحث على تفسيره بوصفه نفياً وصفياً وبذلك لا يكون هناك تضاد بين(ليس غنياً ، غني) أي أن (ليس غنياً) قد لا تعني الفقير الذي هو ضد(الغني) ، فالملفوظ (ليس غنياً) قد تعني انه فقير بعض الشي ، أو فقير قليلاً ، وبذلك يكون بمقدورنا وضع (ليس غنياً) في أي درجة من

درجات السلم (غني وفقير) ما عدا دَرجهِ السفلي (فقير) وبذلك تكون دلالة هذا التدرج المنفي مبهمة وغامضة، وهو ما كان باعثاً للدمج الدلالي بين اللفظ التدرجي والنفي الذي لأجله بنى الباحثون القراءة الوصفية لتفي الالفاظ التدرجية[30]. اما المعيار الثالث الذي يمثله السياق التفاعلي الذي تتآلف وتتعانق فيه الجمل عبر طابور من العلاقات القائمة بين عناصر النص اذ يبدو أنه المعيار الأكثر مرونة وخضوعاً لانجاز التحليل التداولي الاصواتي، فمهما تكن هيئة النفي سواء أكان نفي جملة أم نفي مركب ومهما اتصف به اللفظ المنفي من صفات دلالية أو تركيبية لا يتيسر لنا الفصل بين النفي الجدلي أو الوصفي إلا من خلال العودة إلى ما ينعم به السياق من إحالات قبلية أو بعدية أو روابط أو استبدالات يستلزمها اللفظ المنفي أو التوجهات الحجاجية للالفاظ[31] .

وستوضح النصوص القرآنية المختارة من سورة الكهف نظرية التعدد الصوتي من خلال واسم النفي الاصواتي انطلاقاً مما تستدعيه هذه النظرية من اسس ينطلق منها التحليل بأسسه الدلالية والتركيبية فضلاً عما يتطلب سياق النص الذي يعد فضاءً لتطبيق واسمات هذه النظرية قال تعالى: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا [32]

يتضمن الكلام المنفي في قوله تعالى (لم يجعل له عوجاً) فعلين كلاميين هما:

١- فعل اثبات المتلفظ (المتلفظ الأول للقول) (جعل له عوجاً) وهو موجه للمرسل اليه الاول(وهو المتكلم بالنفي وهو الله تعالى ، على اعتبار ان المتلفظ في مقام جدال وحوار اذ يقوم بردع الاثبات وابطاله ولعل هذا الاثبات هو كلام خفي يتم تعيينه من خلال الواسم الصوتي الذي يمثله حرف النفي (لم) الذي يحشد ظاهرة التعدد الصوتي في هذا الملفوظ.

٢-فعل دحض الاثبات المنسوب الى المتلفظ الثاني من خلال النفي وهو (الم)يجعل له عوجاً) وهو موجه للمرسل الثاني وهو المتلفظ الاول الذي انجز فعل الاثبات بوصفه شريكاً في التلفظ أو مستمعًا ، فصنف الخطاب هنا ينتصب على الحوار الثنائي وعليه يتجلى في الملفوظ علامات بيّنة لها دلالة واضطراب تتابعي وهو المراد به التنازع في الرأي والمعني بذلك قوله تعالى (لم يجعل له عوجاً) واتباع النفي بتوجيهات تمثل الحجاج المناقض باسلوب يرغم فيه النفي في نموذج اكثر فاعلية ونجاعة وهي فاعلية الدحض فالسياق النصي للخطاب ينطوي على نفي جدلي يعكس وجهتي نظر مختلفتين : وجهة نظر صريحة (بينة) والثانية (خفية) كامنة يعتلق استجلابها بعناصر خارجة لغوية تحيط بأعمال قانون الافتراض المسبق.

فوجهة النظر الاولى (لم يجعل له موجاً) مسندة إلى المتكلم الذي أجاز اللفظ وأقربه وهو الله سبحانه وتعالى اذ نفى عن كتابه صفة الاعوجاج بجعله كتاباً محكما صائباً لا انحراف فيه ولاميل ثم يقر ويجزم باستقامته بعد توظيفه لفظ (قيماً) [33] .

أما وجهة النظر الثانية (جعل له عوجاً) فهي مسندة الى متلفظ ثان غير مصرح به في اللفظ غير انه مُسلّم به على اعتباره شريكاً يستقبل الملفوظ ويتآزر معه ويتعهد بمخالفة الرأي ووجهة النظر هذه المتوارية في الملفوظ استنفرها النفي من خلال الافتراض المسبق عن طريق اساليب مدركة توضح ان :(المقصود معنى لم يتناوله اللفظ بالنطق كما أنها تساعد المستمع على تبيين مراد المستدل وذلك بأن يقابل كلامه بما حصله من هذه المعلومات فيحكم بالمصادقة) [34]

اذ يتضح لنا من خلال ذلك ان التعدد الصوتي الذي طغى على النص ليس مترتباً على تعدد الشخوص داخل الخطاب بل ان هناك ابنية قولية تتيح إدراج متكلم آخر في النص بصورة غير مباشرة لتخلق فضاءً يتسنى له من خلاله الرفض أو التأييد وقد انعكس ذلك من خلال الواسم الصوتي للنفي (لم) الذي اشتمل على مقولة الاثبات. [35]

وإذا معنّا النظر في قوله تعالى: وَوُضِعَ الْكِتَابُ فَتَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ وَيَقُولُونَ يَا وَيْلَتَنَا مَالِ هَٰذَا الْكِتَابِ لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا ۚ وَوَجَدُوا مَا عَمِلُوا حَاضِرًا ۗ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا [36]

نلحظ ان النفي هنا هو نفي عام مسلط على الجملة بعمومها أي على مضمونها القضوي كله وذلك من خلال حرف النفي (لا) إذ يعكس السياق النصي لنا جدلية هذا النفي اذ يحمل في طياته وجهتي نظر متناقضتين الاولى ظاهرة (محضة) والاخرى ضمنية (خفية) تدرك من خلال اعمال قانون الافتراض المسبق [37] .

و ج ن ١ = لا يغادر الكتاب صغيرة ولا كبيرة

و ج ن ٢ = يغادر الكتاب صغيرة وكبيرة

فوجهة النظر الاولى مسندة إلى المتكلمين الذين يفرضون أنفسهم في الملفوظ من خلال ضمير الجماعة عن طريق رابط الموافقة على رأي مسند الى صوت جماعي وهو هنا صوت المجرمين المنافقين الوجلين مما أحصاه هذا الكتاب.

في حين تسند وجهة النظر الثانية التى متكلم غير محدد في الملفوظ يمكن افتراضه قولاً (يغادر الكتاب صغيرة وكبيرة) انطلاقاً مما يتلفظ به المتكلم ضمناً الذي لم يكن له حضورٌ في الخطاب بل أفترض ، وعليه يتولد من خلال ذلك علاقة اقتضائية قائمة على النفي والاثبات ومتجلية من ظاهرة التعدد الصوتي التي ترتكز على فعل التلفظ الذي يحمل في طياته فعل اثبات المتلفظ (يغادر الكتاب صغيرة وكبيرة) باعتباره رداً على لفظ النفي (لا يغادر الكتاب صغيرة ولا كبيرة) وهو ما دعى الى الملفوظ المثبت.

ويتجلى في ذلك التوظيف العام في النفي والخاص في الاثبات فوقوع المؤاخذة على الصغيرة يوجب وقوع المؤاخذة على الكبيرة، اذ ينبغي عليه ان لا يغادر كبيرة ولا صغيرة لأنه إذا لم يغادر صغيرة فالاحرى ألا يغادر كبيرة ، أما إذا لم يغادر كبيرة فانه يمكن ان يغادر صغيرة لأنه إن لم يعفُ عن الصغيرة يوجب

القياس أنه لا يعفو عن الكبيرة ، وان لم يعف عن الكبيرة فيمكن ان يعفو عن الصغيرة[38] وبذلك يؤدي النفي وظيفة التعدد الصوتي من خلال ما يحمله من مقولات ضدية معناه (ان النفي يدل على تعدد الاصوات اذ يسمح للمتكلم بالتعبير المتزامن عن الصوتين المتقابلين الصوت الذي يتبنى جانب الاثبات وصوت المتكلم المتبني للنفي ، فالنفي يشير الى اثبات ضمني يُرى عليه مما يجعله تجلياً واضحاً لتعدد الاصوات في الخطاب) [39] .

ولنتدبر قوله تعالى: أَوۡ يُصۡبِحَ مَآؤُهَا غَوۡرٗا فَلَن تَسۡتَطِيعَ لَهُۥ طَلَبٗا [40]

تتبدى لنا ظاهرة التعدد الصوتي من خلال السياق الآتي الذي يقوم على حوارية ثنائية بين رجلين احدهما كافر أخذه الغرور و التباهي بالاولاد والاموال ورجل مؤمن لا يمتلك كما يمتلك صاحبه فالملفوظ القرآني (المنفي) في قوله تعالى (لن تستطيع له طلباً) يكشف لنا عن فعل كلامي ينطوي تحته نفياً جدلياً بعكس دلالتين متناقضتين : احدهما : ظاهرة (بينة) تتمثل بقوله تعالى (لن تستطيع له طلباً) وهي وجهة النظر الاولى المسندة إلى المؤمن الذي يصرح بكفالته لهذا الملفوظ ويبناه . اما الدلالة الثانية ضمنية (غير مباشرة) وهي(استطيع له طلباً) وهي وجهة النظر الثانية والتي اسندت الى متلفظ ثان غير مصرح به في النص وهي تحمل رأيا مخالفاً قابعاً في الملفوظ فالملفوظ المنفي يتضمن فعلين لغويين : الاول : فعل اثبات المتلفظ (استطيع له طلبًا) وهذا الفعل الاثباتي موجه إلى المتكلم الذي تلفظ بالنفي وهو (الرجل المؤمن) على اعتبار أن المقام مقام مجادلة ومناقضة فيرد على الاثبات ويبطله ، واثبات الفعل هذا إنما هو قول مضمر يتم تأطيره من خلال الواسم الصوتي الذي يمثله حرف النفي (لن) الذي يحشد هذه الظاهرة في الملفوظ. اما الفعل الثاني فهو فعل دحض الاثبات الذي يمكن تصنيفه بوصفه ردّ حجاجي اعتراضي يسند إلى المتلفظ (المتكلم) من خلال النفي (لن تستطيع له طلباً) وهو موجه الى متلقي الخطاب وهو الرجل الكافر الذي كان منجزاً لفعل الاثبات بوصفه شريكاً في التلفظ وبذلك يظهر جلياً دور هذه النظرية في تحليل النصوص بمختلف مستوياتها والكشف عن المضامين القابعة في اللفظ الواحد من خلال ما سخرته من ادوات النفي التي كان لها دور في إحالة كثير من ألفاظ التعبير إلى مدلولات عديدة فضلاً عن دورها في الاقلاع عن مبدأ الواحدية للصوت وهبوطها في مطار التعددية الصوتية المساهمة في نسج القول وانتاج الخطاب القائم على الفاعلية بين المتكلم والمتلفظ .

نتائج البحث :

١- يتضح اثر هذه النظرية في تحليل النصوص على اختلاف مستوياتها للكشف عن المضامين القابعة في نظامها اللغوي .

2 – تقترن هذه النظرية بالتفسير والتوضيح اقترانا متينا يفصح عن مفاهيم النص .

٣- تتعامل هذه النظرية مع الاصوات اللغوية بوصفها مركبا من مركبات الجملة .

الهوامش :-

1 – معجم نقد الرواية ، عربي ، انكليزي ، فرنسي : ١١٧
2 – ينظر: المظاهر اللغوية للحجاج: ١٤٦
3 – ينظر: نظرية التعدد الصوتي في البلاغة الجديدة:٨٣، والمظاهر اللغوية للحجاج: ١٥٠
4 – ينظر: معجم تحليل الخطاب : ٤٣٢
5 – ينظر: المظاهر اللغوية للحجاج : ١٤٨ – ١٤٩
6 – القاموس الموسوعي للتداولية: ٣٤٨
7 – شعرية دوستويفسكي : ٢٦٩
8 – ينظر: المظاهر اللغوية للحجاج : ١٤٩ ، ونظرية التعدد الصوتي في البلاغة الجديدة : ٨٥ .
9 – ينظر: معجم تحليل الخطاب : ٤٣٣
10 – نقلاً عن الكتابة ورهانات الاقناع : ٤٧ – ٤٨
11 – اللسان والميزان: ٢٨
12 – ينظر المظاهر اللغوية للحجاج : ١٥١ –١٥٢
13 – ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية : ٣٥٠ – ٣٥١
14 – ينظر: المصدر نفسه: 351
15 – ينظر إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية: ٧٤ – ٧٥
16 – ينظر: المظاهر اللغوية للحجاج : ١٥٨ ، والكتابة ورهانات الاقناع : ٥٣
17 – ينظر: التعدد الصوتي في التداولية المدمجة: ٥٢،والمظاهر اللغوية للحجاج: ١٥٨
18 – ينظر: التعدد الصوتي في التداولية المدمجة :٥٢ – ٥٣ ، وانشاء النفي : ٧٥
19 – ينظر: التعدد الصوتي في البلاغة الجديدة: ٩٤
20 – ينظر: القاموس الموسوعي للتداولية : ٣٤٧
21 – ينظر: الكتابة ورهانات الاقناع: ١٣١
22 – ينظر: نظرية التعدد الصوتي في البلاغة الجديدة: ٩٩
23 – ينظر: إنشاء النفي: ٢٤٤
24 – ينظر: واسمات التعدد الصوتي اللسانية ودورها الحجاجي : ١١٦
25 – ينظر: إنشاء النفي ٢٤٤، والقاموس الموسوعي للتداولية : ٣٥٣
26 – ينظر: واسمات التعدد الصوتي اللسانية ودورها الحجاجي : ١١٧
27 – توجيه النفي في تعامله مع الجهات والاسوار والروابط :١٢
28 – ينظر: الكتابة ورهانات الاقناع : ١٤٠
29 – ينظر: الكتابة ورهانات الاقناع: ١٤١
30 – ينظر: واسمات التعدد الصوتي اللسانية ودورها الحجاجي : ١١٨
31 – ينظر: المصدر نفسه: ١٢٠
32 – سورة الكهف : الآية: ١
33 – ينظر: التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج: ٨/٢٢٠–٢٢١
34 – اللسان والميزان: ١٥٢

35 – ينظر: بلاغة الخطاب وعلم النص : ٩٤

36 – الكهف : الآية : ٤٩

37 – ينظر: واسمات التعدد الصوتي ودورها الحجاجي (النفي نموذجاً) : ١٢١

38 – ينظر: اعراب القرآن الكريم وبيانه: ٥/٦١٩-٦٢٠

39 – بلاغة الخطاب وعلم النص : ٩٤

40 – الكهف : الآية :٤١

ثبت المصادر والمراجع

القران الكريم

1 – اعراب القرآن الكريم وبيانه ، محيي الدين درويش ، دار الارشاد للشؤون الجامعية ، حمص – سورية ،ط4. ١٤١٥ هـ .

2 – انشاء النفسي وشروطه النحوية الدلالية : شكري المبخوت ، مركز النشر الجامعي ، ٢٠٠٦ .

3 – بلاغة الخطاب وعلم النص : صلاح فضل ، سلسلة عالم المعرفة 1992 .

4 – التفسير المنير في العقيدة والشريعة والمنهج : د. وهبة الزحيلي دار الفكر دمشق – البرامكة ، ط ١ ، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م .

5 – توجيه النفي في تعامله مع الجهات والأسوار والروابط ، د . شكري المبخوت ، دار الكتاب الجديد المتحدة – بيروت ، 2009 .

٦– شعرية دوستويفسكي : ميخائيل باختين ، ترجمة د. جميل نصيف التكريتي ، مراجعة د. حياة شرارة، دار توبقال للنشر الدار البيضاء، دار الشؤون الثقافية العامة (بغداد) ، ط1 ، بغداد، الدار البيضاء ، ١٩٨٦.

7 – القاموس الموسوعي للتداولية : جاك موشلر، آن ريبول ، ترجمة مجموعة من الاساتذة والباحثين باشراف عز الدين المجدوب ، دار سيناترا – المركز الوطني للترجمة – تونس – ٢٠١٠م.

8 – اللسان والميزان أو التكوثر العقلي : طه عبد الرحمن ، المركز الثقافي العربي ، ط ١ ، ١٩٩٨م.

9 – المظاهر اللغوية للحجاج ، رشيد الراضي – المركز الثقافي العربي – الدار البيضاء – المغرب ، ط ١-٢٠١٤م.

١٠– معجم تحليل الخطاب ، باتريك شاردو، دومينيك متغنو ، ترجمة : عبد القاهر المهيري ، حمادي صمود، دار سيناترا، المركز الوطني للترجمة ، تونس – ٢٠٠٨ م.

11 – معجم نقد الرواية ، عربي ، انكليزي ، فرنسي : لطيف زيتوني ، مكتبة لبنان ناشرون – دار النهار للنشر ، ط 1 ، 2002 .

البحوث

1– نظرية التعدد الصوتي في البلاغة الجديدة (اوزفالد ديكر و انموذجاً). د فالح عبد الله شلاهي ، ود. مؤيد آل صوينت ، مجملة كلية التربية .جامعة واسط – العدد ٣٨ ، الجزء الاول .

2 – واسمات التعدد الصوتي اللسانية ودورها الحجاجي (النفي انموذجا): د: در دار بشير ، المركز الجامعي – تسمسيلت – الجزائر .

الرسائل والاطاريح :

– الكتابة ورهانات الاقناع مقاربة تداولية لرسائل الجاحظ من خلال مفهوم التعدد – اطروحة : بشير دردار، باشراق د: جيلالي بن يشو الجمهورية الجزائرية – جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ، ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢م.